Distr.
GENERAL

E/CN.4/1985/58
1 March 1985
ARABIC
Original: SPANISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الحادية والأربعون
البنود ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من جدول الأعمال

مسألة اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى اقرار هذه الحقوق

حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الاجنبية أو الاحتلال الاجنبي

مسألة حقوق الانسان لجميع الاشخاص الذين يتعرضون لاى شكل من أشكال الاعتقال أو السجن

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في أى جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

مذكرة شفوية موءرخة في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس لجنة حقوق الانسان من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

اشارة الى البنود ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من جدول الأعمال ، ترفق طيه البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى المكتب الأوروبي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف البيان الخطي المقدم من الوفد الدائم لغواتيمالا فيما يتصل في البنود المشار اليها ، راجية تعميم هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والأربعين للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة .

وتكون شاكرة أيضا لو أمكن احالة هذا البيان الى الفايكاونت كولفيل دى كولروس ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان المعني بغواتيمالا .

مرفق

بيان خطي مقدم من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى المكتب الاوروبي للامم المتحدة والمنظمات الدولية التي مقرها جنيف فيما يتصل بالبنود ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من جدول أعمال الدورة الواحدة والاربعين للجنة حقوق الانسان

١ - فيما يتصل بالبنود ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ من جدول أعمال الدورة الواحدة والأربعين للجنة حقوق الانسان ، قدمت خمس منظمات غير حكومية ذات مركز استشارى من الفئتين الاولى والثانية بيانات خطية تتهم فيها حكومة غواتيمالا بانتهاكات مزعومة لحقوق الانسان .

ويتكرر هذا النوع من الاتهامات ، ومع الحجج المبتذلة ذاتها ، سنة بعد سنة منذ أن أصبح بلدى هدفا أولويا للتخريب الدولي في أمريكا الوسطى .

ويبدو كما لو أنه قد تم تنسيق الممثلين والأعمال لتنظيم جوقة تعطي شعورا بأن هناك رأيا اتهاميا عالميا .

والهدف الثابت بوضوح هو التأثير على آراء أولئك المدعوين الى الحكم على حالة حقوق الانسان في بلدى ، وحملهم على تقديم أو اعتماد قرارات تدين ضمنا حكومة غواتيمالا .

فلا غرابة أن نشهد ، في هذا العام ، حدث مماثل ، لاسيما بسبب :

١-١ تطور عملية العودة الى النظام الديمقراطي ؛

١-٢ الفشل الظاهر للعمليات العسكرية التخريبية على أراضينا ؛

١-٣ نجاح عملية الاعمار الوطني سواء في الميدان السياسي أو في الميدان الاجتماعي ؛

١-٤ الاثباتات المضادة التي قدمتها مختلف قطاعات غواتيمالا الى السيد المقرر الخاص؛

١-٥ المعلومات الوفيرة التي قدمتها البعثة الدائمة لغواتيمالا في جنيف الى لجنة حقوق الانسان في شخص السيد مدير مركز حقوق الانسان وسائر أعضاء اللجنة .

وقد أسهم كل ذلك في ابراز عدم جدية العديد من الحجج الاتهامية التي استخدمت مرارا وتكرارا .

٢ - في الميدان الداخلي ، ردت حكومة غواتيمالا على العدوان المسلح من جانب القوى السياسية التي تزرع ، باسم جماعات مغاورة وارهابية ، الدمار والموت منذ أكثر من عقدين في بعض مناطق البلد ، وذلك عن طريق اعتماد :

٢-١ خطة بناءة من التنظيم الاجتماعي للدفاع عن المجتمعات المحلية وتنميتها ؛

٢-٢ خطة سياسية تقر المشاركة الشعبية الحرة في عملية اضفاء الطابع الديمقراطي، مع فتح أبواب هذه العملية أمام الجميع ، بما فيها التيارات العقائدية المتطرفة التي ينادى بها دعاة العنف .

وقد تجسدت هاتان الخطتان في أعمال يمكن أن يتحقق منها أولئك الذين يرغبون في زيارة بلدنا وينظرون اليه بأعين وضمائر موضوعية ، اذ ان الذين زاروه بهذه العقلية قد كانوا أفضل المدافعين عنا .

٣ - لا توجد أراضي مخربة في غواتيمالا • وليس هناك ابادة أجناس • هناك عنف ، بالتأكيد لأن بعض الجماعات من أهالي غواتيمالا الذين يمثلون نسبة مئوية لا تذكر ، والذين عقدوا تحالفات مع أجانب ينادون بأفكار سياسية ديكتاتورية ، يعتقدون بأن بامكانهم الوصول الى الحكم عن طريق العنف ، ويقومون بجميع أنواع الاعمال اللاشرعية واللااخلاقية لتحقيق هذا الهدف •

٤ - وبفضل اعتمادها على الخارج وتغذيتها من مصادر خارجية ، تمكنت هذه المنظمات العسكرية والسياسية ، منذ سنوات عديدة ، من القيام بنشاطها التخريبي ، اذ :

٤-١ ان الاسلحة التي تستعملها ترد من الخارج ؛

٤-٢ ان الحملات الاعلامية المعاكسة التي تقوم بها تحصل أيضا في الخارج ، عن طريق منظمات متشابهة ؛

٤-٣ ان الموارد التي تمول بها عمليات الجبهة العسكرية الداخلية والجبهة السياسية الخارجية تغطى هي أيضا من الخارج في جزء كبير منها • (نقول في جزء كبير منها اذ ان هناك اثباتات أيضا تدل على أنها تحصل على الاموال من داخل البلد، عن طريق الاعتداء والاغتصاب والاختطاف والابتزاز ، الخ من قطاعات مختلفة من شعب غواتيمالا) ؛

٤-٤ ان التدريب والاعداد العقائدى لاطر القيادة والدعم السياسي والعسكرى يتمان أيضا في الخارج •

وعلى الرغم من أن تلك البلدان التي ترعى أو تغض النظر عن هذا العدوان على حياة أهالي غواتيمالا وامنهم وسلمهم وعملهم وكرامتهم تحاول أن تموه تدخلها في شؤوننا الداخلية ، فان تواطوءها المتعمد وحده هو الذى يمكّن من القيام بالاعمال المشار اليها •

٥ - ان حكومتنا تنفي بأقصى قوة الادعاء الباطل الذى ينسب الى حكومة غواتيمالا عقيدة انتهاك منظم لحقوق الانسان ومحاولة اتهامها بالقيام بعمليات ضد السكان المدنيين •

واذا كانت هناك مناطق نزاع ، فان ذلك يعود لكون الجماعات المغاورة والارهابية قد اخضعت جزئيا السكان الذين يقطنونها للابتزازالمرتكز على الارهاب • وهكذا ، فقد تمكنت هذه الجماعات من ارغام بضعة آلاف من الفلاحين على ترك منازلهم واللجوء الى الجبال أو الى الاقاليم المجاورة ، ثم اتهمت حكومة غواتيمالا ، بأقصى وقاحة ، بأنها مسوءولة عن هذا الوضع •

٦ - ومن الواضح انه اذا كانت الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة تعد وتنفذ الخطط لاغتصاب السلطة بالعنف ، فانه يتوجب على الحكومة أن تنفذ الخطط الدفاعية المقابلة ، ولكن هذه الخطط موجهة للدفاع عن السكان وحمايتهم ، في اطار مسوءولية قانونية وأدبية لا يمكن التهرب منها •

وتتجاوب مع هذا المفهوم مراكز التنمية والقرى الجديدة لتوطين اللاجئين والمهجرين ، والتي تقدم لهم الخدمات العامة المتكاملة والحماية المناسبة للقيام بنشاطهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادى بسلم وأمان •

وقد كانت هذه الخطط فعالة للغاية في الجهد الهادف الى تخليص السكان من تهديد وسيطرة الجماعات المسلحة غير الشرعية ، الممولة من الخارج • ولهذا السبب بالذات ، نسمع هنا

اتهامات مغرضة ، أو نراها مقدمة خطيا ، حول واقع لا يمكن الا للفلاح الغواتيمالي الذى تلقي المنافع الرئيسية للعمل الرسمي أن يحكم عليه بتجرد مطلق .

٧ - ان تضخيم أرقام الأشخاص المهجرين أو اللاجئين أو المختفين أو ضحايا أى عنف آخر ، وعلى الأخص اتهام الحكومة بأنها مسؤولة عن هذه الحالة ، يشكل عملا لااخلاقيا لا يبرره الا تعاطف صريح مع المسؤولين الحقيقيين عن العنف .

ويحاول الذين يقومون بهذا العمل أن يحملوا الناس ، خارج غواتيمالا ، على الاعتقاد بأن المغاورين والارهابيين الذين يجتاحون بعض مناطق بلدنا هم أشخاص أبرياء لا يزرعون الموت والألم والدمار ، بل يوزعون الزهور والابتسامات والرفاه .

فلا ندع أنفسنا نتضلل . انهم جنود قضية ترتكز على مبادىء ايديولوجية تبشر بالسيطرة العالمية وباخضاع الشعوب لديكتاوريات حكومية حديدية .

٨ - واذا كانوا قد اختاروا طريق العنف ، فان ذلك لا يعود لعدم وجود الفرص السياسية ، بل لادراكهم التام بأنهم لن يتمكنوا ابدا من الوصول الى السلطة عن طريق الانتخاب الديمقراطي .

انهم يقومون بأفعال العنف ، مع كل ما ينتج عن ذلك من عواقب مأساوية لشعب غواتيمالا ، ويضيفون الى العنف الجسدى العنف النفسي الذى يقومون به في الخارج ضد الشعب فيصورونه عن خبث انه ضحية ، ولكن يتهمونه في الوقت ذاته بأنه يقوم بأفظع الافعال الوحشية ، وهم على علم بأنهم يكذبون بطريقة مجرمة ، اذ أن جنود جيش غواتيمالا هم مواطنون يؤدون الخدمة العسكرية لمدة ١٨ شهرا فقط ، وفقا لما ينص عليه القانون ، وهم يشكلون أيضا جزءا من شعبنا .

ان المنظمات الدولية التي تقبل وتتبنى هذه الأكاذيب ، ربما عن سذاجة ، وتأتي بها أمام اللجنة لاتهام حكومة غواتيمالا ، لا تدرك أنها تخدم قضية تبعدها عن الدفاع المشروع عن حقوق الانسان . وهذه الحقوق يمكن حمايتها على نحو أفضل من جانب حكومة ديمقراطية ودستورية نابعة عن تعبير أصيل عن الارادة الشعبية ، والتي سيتم انتخابها في التواريخ التي اطلعنا عليها لجنة حقوق الانسان ، في هذه السنة بالذات في بلدنا ، لا عن طريق الديكتاتورية التي تحاول أن تفرضها المعارضة المسلحة والعنيفة .

- - - - -